خصصت ٣٠ مليون شيقل مساعدات وهبات مالية لتوطين الجنود الذين سرحوا من الخدمة العسكرية. كما كشفت الصحيفة أن خطة الاستيطان في الأغوار تهدف إلى بناء ما يقارب ٥٠ وحدة إسكانية على الأقل سنوياً في منطقة الأغوار. وأوضحت أن الخطة الاستيطانية هذه تعتبر تمهيداً لبناء الجدار الفاصل بشقه الشرقي والذي سيبتلع ما نسبته ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية.

ويبقى السؤال القائم لماذا الاستيطان في الأغوار، وصرف كل هذه المبالغ في هذه الفترة في الوقت الذي يفكك به الجيش الإسرائيلي المستوطنات في قطاع غزة؟ والحقيقة أن هناك سببين يجعلان الحكومة الإسرائيلية تُقدم على هذا الموضوع؛ الأول: وهو أيديولوجي بحت حيث إن الحكومة الإسرائيلية تريد أن تثبّت في عقلية الجمهور الإسرائيلي وبالذات المتدينين أن الانسحاب من غزة لا يعتبر خسارة كبيرة ويندرج فقط ضمن الأجندة السياسية ولا يعني التراجع الأيديولوجي، حيث إن الانسحاب من غزة يأتي على حساب الضفة الغربية وبالتالي لا تريد الحكومة الإسرائيلية الحالية أن تتناقض مع ذاتها، فشارون يعتبر أبو المستوطنات في الضفة الغربية وهو الآن يفكك مستوطنات القطاع. أما السبب الثاني والذي لا يقل أهمية عن السبب الأول بل إنه يفوقه أحياناً وهو سياسي من الدرجة الأولى إذ تهدف الخطة الشارونية الجديدة إلى منع قيام أي دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل ولديها قابلية الحياة، وذلك لما تلعبه الأغوار من دور استراتيجي في الجيوسياسيا الفلسطينية، إذ تبلغ مساحة الأغوار ٢٤٠٠ كم ويبلغ عدد السكان الفلسطينيين فيها ٥٠ ألف نسمة. وتعتبر مناطق الأغوار سلة الغذاء الفلسطينية حيث جودة التربة واعتدال المناخ، وكذلك احتوائها على مخزون مائي جوفي، ينابيع وتربة خصبة تصلح للزراعة في كافة المواسم وتمتاز بجودة منتوجاتها من المحاصيل البعلية والمروية. كما أنها تشتهر بالزراعة النوعية والتي تستغلها (إسرائيل) الآن للتصدير إلى الخارج كزراعة التوابل والزعتر والأعشاب الطبية.

أهداف واسعة

أما من الناحية الأخرى فإن منطقة الأغوار والتي تشكل ما نسبته ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية تعتبر مستقبلاً الإمكانية الوحيدة من الناحية الجغرافية لأي توسع سكاني فلسطيني أو لإقامة المشاريع الكبرى هي التي بحاجة إلى مساحات كبيرة من الأراضي، لذا وبالتأكيد فإن حرمان الفلسطينيين من هذا المخزون الاقتصادي وكذلك من المساحات الأرضية والتي هي عملياً ما تبقى من الضفة الغربية لا يعني إلا شيئاً واحداً وهو عدم قدرة الشعب الفلسطيني على بناء دولة فلسطينية ناجحة وقابلة للحياة مستقبلاً. ونتيجة لكل هذه المعطيات عمدت الحكومات الإسرائيلية ومنذ اليوم الأول إلى محاولة تنويع الاستيطان في منطقة الأغوار ليلبي حاجات الكيان الصهيوني أولاً، وليضاعف من عدم إمكانية الاستفادة الفلسطينية ثانياً. فعمدت الحكومات الإسرائيلية إلى زراعة الأغوار بالمستوطنات، إذ تشير الإحصائيات إلى وجود ٢٣ مستوطنة رئيسية في الأغوار، تتنوع ما بين المستوطنات الزراعية كمستوطنة (محولا) التي تعتبر أول مستوطنة زراعية في الضفة الغربية، و(أدمجان) التي لا تبعد سوى ٧ كم غربي نهر الأردن، ومستوطنة (جلجال) التي تعتبر محطة حديثة للتجارب الزراعية والعديد من هكذا نوع من المستوطنات. أما النوع الآخر وهو المعسكرات ومنها معسكر بلاس ومعسكر حمدات وناحل واسيخوت. كما قامت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ عدة خطوات منها الإعلان عن المناطق المحاذية لنهر الأردن مناطق عسكرية مغلقة وحصر البناء الفلسطيني في ١١ تجمعاً سكانياً. إذن وبناءً على ما ذكر فإن الخلاصة المهمة التي يمكن أن تقود لها عملية البحث في موضوع الاستيطان في الأغوار مفادها محاولة الحكومة الإسرائيلية تحقيق الأهداف التالية:

حرمان الشعب الفلسطيني من أحد أهم موارده الاقتصادية والمائية، محاولة منع قيام أي دولة فلسطينية مستقلة ولديها إمكانية الحياة مستقبلاً، تثبيت الفلسفة الليكودية فيما يخص المناطق المحتلة والمتمثلة في منح السيادة للدول العربية وليس للشعب الفلسطيني مستقبلاً، حيث إن عدم إمكانية قيام دولة مستقلة يعني البحث عن البدائل والتي بالتأكيد ستكون إما الضم وإما الإدارة المشتركة، كما حدث في القطاع مع أن الموضوع هنا مختلف بعض الشيء، إن الإعلان عن المشاريع الجديدة في توسيع الاستيطان في الأغوار لا يعني إلا ترسيخ العقلية الصهيونية الإقصائية والتي قد تقدم تنازلاً في جانب لتبتلع الجانب الآخر. ■

الضفة الغربية في سطور

تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٨٤٤ كيلومتراً مربعاً، تشكل ٢١,٦٪ من المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية. يصل عدد سكان الضفة إلى ٢٠١١٩٣٠ من بينهم ٦٨٧٥٤٢ لاجئاً، يسكن ١٨١٢٤١ منهم تسعة عشر مخيماً على امتداد الضفة الغربية.

يحد الضفة من الشمال والغرب والجنوب الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الشرق الأردن. أبرز المدن: القدس، نابلس، الخليل، بيت لحم، رام الله، جنين، طولكرم، أريحا، قلقيلية. أبرز الجامعات: الخليل، بيرزيت، النجاح الوطنية، القدس المفتوحة، القدس، بوليتكنيك وجامعة بيت لحم.

أهم الصناعات: الصابون، الأحذية، النسيج، الصناعات الغذائية، الصناعات الزراعية من زيت زيتون وأعلاف وغيرها. كما يوجد في الضفة ٣٩٧ ينبوعاً تسيطر المستوطنات على معظمها. أهم المحاصيل الزراعية: الحبوب، الزيتون، الأشجار المثمرة.

ارتفع عدد المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية بصورة حادة في العام الأخير ووصلت الزيادة إلى نحو ١٣ ألف مستوطن خصوصاً في المستوطنات ذات الطابع الديني، وأصبح عدد المستوطنين يفوق الـ٢٥٠ ألفاً، بينما كان عددهم عند توقيع اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ حوالي المائة ألف. يتجاوز عدد الأسرى الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية في سجون الاحتلال ستة آلاف معتقل.

بعد احتلاله للضفة الغربية في العام ١٩٦٧ رفض الكيان الصهيوني الاعتراف بسريان ميثاق جنيف الرابع على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. اقترح وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ المشروع الذي حمل اسمه والذي طالب بانسحاب إسرائيلي إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ على طول الحدود مع مصر والأردن مع تغييرات حدودية صغيرة. في ١٩٥٠/٤/٢٤ أُعلنت، في مدينة أريحا، وحدة الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن.

في ١٩٧٩/٩/١٦ الحكومة الصهيونية ترفع الحظر عن شراء اليهود أراضي في الضفة الغربية. في العام ١٩٨١ أعلنت وزارة الحرب الصهيونية عن مشروع «الإدارة المدنية» للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. في ١٩٩٤/٥/١٨ دخلت أول دفعة من شرطة الحكم الذاتي إلى مدينة أريحا. وفي ١٩٩٥/٩/٢٤ جرى التوقيع على اتفاقية طابا (اتفاق المرحلة الانتقالية) بين ياسر عرفات ووزير خارجية الكيان الصهيوني شمعون بيريز في القاهرة، والذي يحدد تفاصيل تنفيذ الحكم الذاتي في معظم الأراضي المأهولة بالفلسطينيين في المدن الرئيسية بالضفة الغربية. ■